الأنقاض تعوق عودة أهالي الحجر الأسود

مضاوية: لم تتم المباشرة بأي أعمال في المدينة

| عبد المنعم مسعود

بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق محمد مضاوية أن مدينة الحجر الأسود تعتبر المدينة الوحيدة في الريف التي لم يباشر بأي أعمال تأهيل بها منذ تحريرها، موضحاً أن عملية حصر الأضرار في مدينة الحجر الأسود من الجهات الحكومية الممثلة في اللجنة المشكلة من محافظة الريف تنتظر عملية ترحيل الأنقاض.

وكشف مضاوية في تصريح لـ«الوطن» أن عملية إزالة الأنقاض المزمع البدء بها ستشمل حيين في الحجر الأسود إضافة إلى الشارع الرئيسي في المدينة مبيناً أن المسألة متوقفة على إيجاد المكب الذي يمكن ترحيل الأنقاض إليه، مبيناً أن بعد المكب أو قربه من المدينة هو ما سيحدد التكلفة النهائية للمتر المكعب وبالتالي يسمح برفع الكشوف للوزارة لرصد الاعتمادات اللازمة لرفع الأنقاض مضيفاً: إن هذا الأمر قد ينتهي الشهر القادم أو الشهر الذي يليه.

لافتا إلى أن الخدمات الفنية في طور إعداد الكشف التقديري لترحيل أنقاض هذين الحيين والشارع الرئيسي مبيناً أن الكميات الواجب ترحيلها تتراوح بين ٤٠٠- ٥٠٠ ألف متر مكعب، مشيراً إلى أن البدء بالعمل بهذه الأحياء يعود لكونها الأحياء الأقل ضرراً على حين أن نسبة الدمار ببقية الأحياء تعتبر مرتفعة جداً.

وأشار مضاوية إلى أن أغلب أعمال البنى التحتية من شبكة هاتف وشبكة مياه وأعمال صرف صحي تحتاج إلى عمليات حصر أضرارها وإلى إزالة الأنقاض على عكس أضرار أخرى تم تقديرها مثل الكهرباء والتي وصلت إلى ٣٥٠ مليون ليرة في الأحياء المزمع رفع أنقاضها.

٨ سيارات إطفاء وثلاثة سائقين فقط في السويداء والاستعانة بـ«المخاتير» للوقاية

| السويداء- عبير صيموعة

أتت النيران على ٨٠٠ دونم من القمح والشعير في بلدة لاهثة استنفر على أثرها فوج إطفاء منطقة شهبا وفوج إطفاء مدينة السويداء بالتعاون مع الأهالي في البلدة لإخماد الحريق.

وبيّن رئيس فوج الإطفاء في السويداء نايف الشعار أن الأراضي الزراعية التي نشب بها الحريق كانت المجاورة لطريق دمشق- السويداء وتعود أسبابها إلى عقب سيجارة على الأرجح لافتاً إلى ضرورة توخي الحذر مع يباس الأعشاب بجانب الطريق المذكور مؤكداً ضرورة إقامة حزام ناري أمني بجانب الأراضي والحقول الزراعية الممتدة على جانبي الطرق وخاصة طريق دمشق- السويداء عن طريق فلاحة الأراضي الممتدة على جانبي الطريق بمساحة ٥ أمتار على الأقل لضمان عدم اشتعالها على الأقل من أعقاب السجائر.

ولفت الشعار إلى تمكن فوج الإطفاء في السويداء من إخماد ١٣ حريقاً خلال يوم أمس ١١ منها ناجم عن اشتعال النيران بالأعشاب وتمكن من السيطرة على الحرائق التي نشبت رغم تنبيه الأهالي بعدم حرق الأعشاب المحيطة بمنازلهم من دون إشراف فوج الإطفاء والاكتفاء بعملية التعشيب وأضاف: تم الاجتماع والاتفاق مع الجهات المعنية بالمحافظة من دفاع مدني ومياه وحراج على المؤازرة في حال نشوب أي حريق إلا انه لم يتم التجاوب والتعاون ما أدى إلى قيام عناصر الفوج من قطع استراحاتهم لمؤازرة العناصر المناوبة لكي يتم تحريك أكبر عدد من سيارات الإطفاء لأن الفوج يفتقد إلى الكادر الكافي من العناصر والسائقين حيث في الفوج ٨ سيارات عاملة إلا أنه لا يتوافر ضمن المناوبة الواحدة سوى ٣ سائقين بكل فئة ومن حق العناصر الحصول على استراحاتهم بعد كل مناوبة.

وأشار الشعار إلى ضرورة تعاون المجتمع الأهلي في قضية الحرائق وخاصة المفتعل منها بقصد حرق الأعشاب اليابسة بجوار المنازل والحقول التي يصعب السيطرة عليها نظراً لكثافتها ونموها بعد موسم الأمطار الغزير لافتاً إلى أنه جرى اقتراح التواصل مع المخاتير في الأحياء كحل وقائي لكي يتم التنسيق مع أهالي كل حي على تحديد وقت لقيام الأهالي بحرق الأعشاب تلك بوجود سيارة وعناصر من فوج الإطفاء للمؤازرة في حال بدأت عمليات الحرق تلك ما يضمن السيطرة على أي حريق في حال امتداده ويخفف الضغط على عناصر الفوج والسيارات على حد سواء ويحول دون تسبب أي ضرر يمكن أن يلحق في المنازل مشيراً إلى ضرورة توجيه الأهالي إلى عدم ركن آلياتهم بجانب الأراضي التي تنتشر بها الأعشاب (الخصاب) لان أي شرارة كهرباء أو عقب سيجارة يمكن أن يتسبب في حريق يمتد إلى آلياتهم وخاصة أن الفوج تمكن من إطفاء أكثر من آلية سواء سيارات أو دراجات نارية كان سبب الحرق امتداد النيران من حرق لأعشاب ضمن أراض جرى ركن الآليات بقربها مؤكداً ضرورة إقامة حزام ناري أمني بجانب الأراضي والحقول الزراعية الممتدة على جانبي الطرق وخاصة طريق دمشق- السويداء عن طريق فلاحة الأراضي الممتدة على جانبي الطريق بمساحة ٥ مترات على الأقل لضمان عدم اشتعالها على الأقل من أعقاب السجائر.

هذا وبيّنت سجلات فوج الإطفاء خلال آذار ونيسان إخماد ما يزيد على ٨٦ حريقاً مختلفاً من مس كهربائي إلى حرائق أعشاب وحراج وحوادث سيارات وحرائق قمامة وبترول إضافة إلى ١٠٦ مهام مختلفة قام بها الفوج من فتح مصاعد ومنازل وتنظيف بقايا حوادث.. الخ.

فقط ١٢ مطعماً في دمشق تلقى مخالفات في رمضان

البلخي لـ«الوطن»: انخفاض عدد المخالفات حالياً واختلاف الأسعار بين المناطق

| فادي بك الشريف

كشف مدير الجودة في وزارة السياحة زياد البلخي في حديث خاص لـ«الوطن» أنه تم تنظيم ٤٠ ضبطاً بحق المنشآت السياحية في مختلف المحافظات منذ بداية شهر رمضان وحتى تاريخه، مشيراً إلى أن عدد المخالفات بدمشق بلغ ١٢ مخالفة، إضافة إلى ٢٨ ضبطاً في بقية المحافظات نظمت من الوزارة ومديريات السياحية.

وبيّن البلخي أن المخالفات شملت عدم الإعلان عن الأسعار وتقديم خدمات غير مطلوبة وعدم تجديد البطاقات الصحية وتقاضي أسعار زائدة وعدم التقيد بالنظافة، إضافة إلى وجود مواد منتهية الصلاحية وغيرها من المخالفات التي تنظم بحق أصحاب المنشآت والتي تتراوح بين الإنذار وتصل إلى الإغلاق لفترة محددة في حال تكررت المخالفة.

وأوضح مدير الجودة أن عدد المخالفات التي نظمت خلال الـ٤ أشهر منذ بداية العام وصل إلى ٢٩٤ مخالفة، ووصل عدد الإغلاقات إلى ٢٩ إغلاقاً، علماً أن عدد الشكاوى منذ بداية العام تجاوز الـ١٤٢ شكوى من المواطنين وردت إلى الوزارة والجهات التابعة لها للمتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، مبيناً أن الوزارة قامت بأكثر من ٦١٨ جولة رقابية على المنشآت السياحية ومواقع العمل السياحي.

ولفت البلخي إلى تكثيف الجولات الرقابية على المنشآت السياحية خلال شهر رمضان، مع إجراء مسح كامل لتغطية مختلف المنشآت خلال فترة الشهر، مع التأكيد على موضوع الصحة الغذائية وآلية معالجة تحضير الطعام وفق الشروط الصحية، والإعلان الصريح الواضح عن الأسعار تلافياً لأي التباس على المواطن، إضافة إلى مطلب مختلف المواطنين بعدم تقديم أي خدمة غير مطلوبة وخاصة «التسالي»، مضيفاً وجوب المخالفة فوراً عند تقديم الخدمة غير المطلوبة، معتبراً أن الجولات تجرى بشكل يومي ومستمر، ولكن الأمر يكون أكثر توثيقاً في حال جاء بشكوى من المواطنين بحالة مثبتة تتخذ الإجراءات حيالها على الفور.

ونوه مدير الجودة بأن عدداً من أصحاب المنشآت السياحية يستدركون الأمر عند ممانعة الزبون في حال فرض خدمة غير مطلوبة، حتى يلجؤوا إلى تقديم الخدمة مجاناً خوفاً من الضبط واستجابة لرغبة الزبون، علما أن صاحب المنشأة منبه بشكل مسبق، مضيفاً: إن أي منشأة ثبت عليها أي مخالفة مع الزبون تعاد الجولة إليها بعد أيام، معتبراً أنه يتم إغلاق المنشأة لمدة ثلاثة أيام في حال تكرار المخالفة وتضاعف المدة في حال المخالفة لأكثر من مرة، ذاكراً أن تقديم الخدمة غير المطلوبة يعتبر مخالفة جسيمة، مع التشديد على موضوع الإهمال الشديد في المنشآت والذي ينعكس سلباً على واقع الخدمات والنظافة.

ولفت البلخي إلى أن العدد كاف من فريق الضابطة العدلية ويغطي مطاعم سوريةً جميعها خلال فترة الشهر، ذاكراً أن الجولات مستمرة بعد الإفطار، أو خلال فترة الإفطار في حال ورود شكاوى، علماً أن شكاوى التسالي كانت قليلة خلال هذا الشهر.

مضيفا أن المخالفات أقل بكثير مقارنة مع السنوات السابقة، ولاسيما أن الوزارة أصدرت تعاميم مسبقة أكدت فيها على اتخاذ إجراءات مشددة تصل للإغلاق في حال الاستمرار على المخالفة، مع وجود حزم في المعاملة مع أي مخالفة.

ولفت إلى أن اختلاف الأسعار بين المناطق يعود إلى تصنيف المنشأة والتكاليف والمستلزمات، واختلاف السياسة التسويقية بين كل منشأة وغيرها، بحيث هناك منشآت جديدة سياستها التسويقية جديدة ، مع اتخاذ إجراءات لكسب الزبون رغبة من المنشأة بالتعريف عن خدماتها بشكل أكبر ولجأت إلى خفض أسعارها.

وأشار البلخي إلى العمل على محورين يرتبط الأول بالتشغيل وطبيعة المنشآت وآلية عملها وتصنيفها وأسعارها، إضافة إلى محور الرقابة على المنشآت ومتابعة تنظيم الضبوط اللازمة تجاه المخالفين، ناهيك عن التركيز على واجهات المنشآت لتكون بشكل لائق، ذاكرا بالقول: نعمل ضمن أولويات، وحاليا الأولوية لشهر رمضان والرقابة على نوعية الخدمات والأسعار لتحضر الوزارة لموسم الصيف.

> إغلاق ٥٩ منشأة خلال ٤ أشهر.. و٢٩٤ مخالفة

كلام رسمي جداً

المياه: لا يوجد أي حفرية مفتوحة ضمن المزة ٨٦

إشارة إلى الشكوى المنشورة عبر صحيفة «الوطن» بتاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠١٩ حول سوء الصيانة في منطقة المزة نحيطكم علماً أنه بسبب قيام بعض المواطنين بركن سياراتهم جانب الحفرية سبب إعاقة حركة الآليات ما أدى إلى التأخير أياماً ونعلمكم حالياً بأنه لا يوجد لدينا أي حفرية مفتوحة في المشروع ضمن قطاع المزة ٨٦ وسيتم تلافي الملاحظات بتأمين حواجز حماية وبعدد كاف من الإنارة الليلية والترميم الفوري في حال حصولنا على رخصة الحفر مجدداً.

المدير العام تكليفاً
المهندس مازن شبلي

المصرف الزراعي يوقف قروض المعونة الاجتماعية عبر فروعه في حماة

سعادات: أعدنا توزيع الاعتمادات لضبط الشطط ولن يمنح القرض إلاّ للفقير والمحتاج

| حماة - محمد أحمد خبازي

عبَّر العديد من طالبي قروض الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية من المصارف الزراعية بمحافظة حماة، عن استيائهم الشديد من إيقاف الإدارة العامة للمصرف الزراعي منحهم تلك القروض، رغم انطباق كل شروطها عليهم، وتقديمهم كل الأوراق الثبوتية والوثائق المطلوبة التي تبين وضعهم الاجتماعي وحاجتهم الماسة للقروض.

وأكد العديد منهم أنهم راجعوا المصارف التي أعلمتهم أن الإدارة العامة أصدرت تعميماً للمصارف الزراعية لجعل نسبة القروض ١٠ بالمئة من كل فعالية وأنها أوقفت الاعتمادات، علماً أن أضابيرهم جاهزة ومستوفية كل الشروط، وقد سددوا الضرائب المالية لمدة عام كامل، ودفعوا للتخمين العقاري ٢٠ ألف ليرة سورية مع أجرة السيارة وأيضاً أوراق الرهن العقاري مع الإيصالات المالية والمراسلات والتراخيص الإدارية حيث التكلفة ٦ آلاف ليرة تقريباً وكذلك الضريبة مع عقد الإيجار يكلف ١٦ ألف ليرة عدا أجور التنقلات والسفر لتصل التكلفة إلى ٥٠ ألف ليرة تقريباً.

وأكد آخرون أن عقاراتهم أصبحت مرهونة لمصلحة المصرف الزراعي وخصوصاً بمنطقة الغاب.

مدير القروض بالإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني زيدان سعادات فنَّد لـ«الوطن» شكاوى طالبي القروض وبيَّنَ أن إدارة المصرف الزراعي التعاوني وقعت مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لدعم المشروعات المتناهية الصغر والمعدة بالتنسيق مع المصرف وذلك استناداً لتوجيه اللجنة الاقتصادية المتضمنة التنسيق مع مصرف سورية المركزي لتوجيه المصرف الزراعي لمنح قروض للمشاريع المتناهية الصغر بقيمة أولية تصل إلى ملياري ليرة وفق اللجان والضوابط المعتمدة لدى المصرف الزراعي بفائدة ١٠ بالمئة ويتحمل الصندوق ٤ بالمئة منها.

وأكد أنه لم يتم إيقاف منح العروض وإنما إعادة توزيع الاعتمادات لضبط الشطط بمنح القروض وخصوصاً في حماة وشطحة والسقيلبية.

ففرع المصرف بشطحة منح على سبيل المثال ٢٥٠ مليون ليرة من أصل ملياري ليرة!

وقال سعادات لـ«الوطن»: لقد خرجت المصارف عن الهدف الرئيسي لمشروع الاتفاقية مع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، وهو منح قروض ميسرة للفقراء الذين هم بحاجة لفرصة عمل.

وأضاف: إننا نرتب الأمور ضمن الحدود المعقولة لمعالجة المنح العشوائي، ولن يُمنح القرض إلا لمن يستحقه فعلاً، ولن يستفيد منه إلاّ الفقير والمحتاج.

انخفاض بنسبة الحرائق وارتفاع في حوادث الغرق

| صبا العلي

كشف مدير الإطفاء وإدارة الكوارث العميد سعود الرميلة أن نسبة الحرائق ضمن مدينة دمشق قد انخفضت لهذا العام، معلناً عن تنفيذ فريق الإطفاء ٢٠٠٠ مهمة خلال ٢٠١٨ بينما بلغ عدد المهام خلال العام الذي سبقه ١٩ ألف مهمة، معيداً ذلك لتراجعها وانحسارها وتقلص النشاط البشري والزراعي والصناعي، مضيفاً: بينما بلغ عدد المهام المنفذة على مستوى المحافظات ١٢٢٥٠ مهمة خلال ٢٠١٨ منها مهمات إنقاذ مائي أو بسبب وسائط النقل فيما كانت حصة حوادث الغرق هي الأعلى بسبب ظروف الطقس التي سادت نتيجة الفيضانات وبعض الانهيارات.

وأوضح الرميلة لـ«الوطن» أن دفعة جديدة حديثة من آليات الإطفاء عددها ٣٠ آلية تم استلامها من وزارة الإدارة المحلية والبيئة لدعم أسطول الفوج لتأتي في الوقت المناسب مع بدء موسم الحصاد حيث ترتفع معدلات الحرائق، وهي آليات ثقيلة ذات سعات كبيرة قادرة على التعامل مع الحرائق الكبيرة من الصنف A / b وتتمتع بمواصفات فنية عالية من حيث نوع شاسيه الآلية ونوع المضخات وقواذف المياه والخزانات المصممة طبقا لأحد المواصفات الفنية لتخدم أطول مدة وهي مزودة بملحقاتها، إلا أن هذه الآليات مصممة لحرائق المدن الكبيرة، وليس لحرائق الغابات والحراج إلا أنها تدعم وزارة الزراعة في حال نشوب حرائق حراج كبيرة مشيراً إلى نقص الكادر البشري في فريق العمل على مستوى المحافظات ما يؤثر على حسن سير العمل وخصوصاً على الآليات المستلمة.

وبين الرميلة أن توزع المنشآت الصناعية بشكل متفرق وظروف الأزمة كان ا من أسباب غياب ضوابط الحماية من اندلاع الحرائق وغياب الأمن والسلامة وصعوبة السيطرة عليها، على حين إن خطة الحكومة من تجميعها ضمن مناطق صناعية خاصة يخفض نسبة خطر اندلاعها ويسهل عملية السيطرة عليها.